منوعات

MEDIA

أخبار كاذبة

تناقلت جمعيات وناشطون خبراً عن العثور على طفلة في البقاع اللبناني جثة هامدة بعد تعرضها للاغتصاب والتعذيب من قبل ثلاثة شبان. لكن «قوى الامن الداخلي» اللبنانية نفت الادعاءات عبر موقع «تويتر»، وطلبت التأكد من صحة اي خبر قبل نشره.

قال مستخدمون إن أمير الكويت صباح الأحمد قال في لقاء معه «أنا بكيت على إعدام أميركا للرئيس صدام حسين». لكن الخبر زائف. وفي مقابلة واحدة فقط منشورة على «يوتيوب» عام 2016، لم يتحدث الاحمد عن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين.

تداولت صفحات خبراً عن محاولة مدير «مستشفى محمد بوضياف»، في الجزائر، الانتحار برمي نفسه من المبنى، بسبب ضغوط من عائلة سيدة توفيت جراء الإصابة بفيروس كورونا. الخبر مضلل، فالمدير اكد انه لم يحاول الانتحار في مقابلة.

زعمت مواقع أن طالبة مغربية عالقة تواجه «خطر الموت» بسبب تدوينة حول قطر. لكن الاخبار زائفة، إذ كانت الطالبة موجودة في الدوحة ولم يتعرض لها احد، وحصلت على شهاد تها، ثم غادرت البلاد إلى تركيا، وفق ما اكد «معهد الدوحة».

المغرب يحصن أمنه المعلوماتي بقانون جديد

يحاول المغرب رفع مستوى جهوزيته وأمانه السيبراني، في ظل الاهتمام العالمي بالقطاع، سعياً إلى ردّ الهجمات الإلكترونية التي تطاول مؤسسات وشركات رسمية وخاصة

الرباط ـ **عادل نجدي**

يتجه المغرب نحو تعزيز أمنه المعلوماتي، بإقرار قانون جديد ترى الحكومة أنه ضروري لحماية البلاد من الهجمات الإلكترونية وتعزيز أمن أنظمة المعلومات في إدارات الدولة، في ظلّ تنامي التهديدات المحدقة التي تستهدف اختراق المؤسسات والشركات الرسمية.

ويوم الجمعة، أقر «مجلس المستشارين»، أي «الغرفة الثانية» في البرلمان المغربي، مشروع القانون رقم 05,20 المتعلق بالأمن السيبراني، بعدما أقره مجلس النواب، يوم الثلاثاء الماضي. ويهدف مشروع القانون رقم 05,20 إلى تعزيز أمن أنظمة المعلومات في إدارات الدولة والمؤسسات الرسمية وشركات الاتصالات، وتعزيز الثقة ودعم الاقتصاد الرقمي، وبشكل أوسع ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ويحدّد القانون قواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على نظم معلومات إدارات الدولة والجماعات والمؤسسات والمقاولات الرسمية، وقواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية، وقواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت.

موجبات القانون

وبموجب هذا القانون، يتوجب على كل هيئة، أي إدارات الدولة والمؤسسات الرسمية، أن تصنف أصولها المعلوماتية ونظم معلوماتها حسب مستوى حساسيتها من حيث السرية والتوافر، كما يتعين أن تكون تدابير حماية الأصول والنظام متناسبة مع مستوى التصنيف المخصص لها. وتشترط مقتضيات هذا النص التشريعي أن تعين كل هيئة مسؤولاً عن أمن نظم المعلومات يتولى السهر على تطبيق سياستها، كما يعتبر هذا المسؤول مخاطب السلطة الوطنية للأمن السيبراني، ويتعين أن يتمتع بالاستقلالية اللازمة لممارسة مهامه.

وفي حال إسناد نظام معلومات حساس لجهة خارجية يجب عليها احترام القواعد والأنظمة والدلائل المرجعية التقنية المتعلقة بأمن نظم المعلومات التي تضعها السلطة الوطنية، وأن يتم ذلك بموجب عقد خاضع للقانون المغربي، ويجب إيواء المعطيات الحساسة حصرياً داخل البلاد.

> ستستحدث لجنة استراتيجية للأمن السيبراني لإعداد التوجهات الرسمية

وفي إطار أهداف هذا القانون، ستستحدث لجنة استراتيجية للأمن السيبراني يُعهد إليها إعداد التوجهات الاستراتيجية للدولة في هذا المجال، والسهر على ضمان صمود نظم معلومات الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية. كما ستقيم اللجنة سنوياً أنشطة السلطة الوطنية للأمن السيبراني التي يعهد إليها تنفيذ الاستراتيجية التي تضعها اللجنة، إضافة إلى تشجيع البحث والتطوير في هذا المجال وإبداء الرأي في مشاريع القوانين والنصوص التنظيمية المتعلقة بمجالها.

يحدّد القانون قواعد ومقتضيات الأمن (فاضل سنّا/فرانس برس)

رؤية استباقية

الخبير المغربي في الشؤون الجيواستراتيجية والأمنية، الشرقاوي الروداني، يرى أنه أصبح من الضروري اليوم التكيف والنظر برؤية استباقية للتحديات المطروحة على الأمن المعلوماتي والحفاظ على سيادة المعلومة، لافتاً إلى أن التطورات المتسارعة التي يعرفها العالم على مستوى التطور التكنولوجي أصبحت تلقي بظلالها على الأمن القومي للدول، فالحروب المقبلة ستكون على رقعة المعلومات والإنترنت.

ويعتبر الروداني، في حديثه لـ «العربي الجديد»، أن القانون المتعلق بالأمن السيبراني يأتي كرؤية استباقية لمجابهة التحديات خاصة على مستوى الأمن القومي المغربي، مشيراً إلى أن هدفه وضع إطار قانوني لضبط كل الإشكالات المرتبطة بهذا التحدي، خصوصاً أن القطاع الاقتصادي العام والخاص أصبح مستهدفاً في إطار الذكاء الاقتصادي. ويوضح أن حماية المعلومة وكذلك الشبكة العنكبوتية من الاختراقات هي من حماية الأمن القومي المغربي، ولا سيما أن صناعة التطبيقات الإلكترونية والفيروسات ذات الطابع التجسسي قد تكلف المغرب خسائر مالية كبيرة بحجم المعارك التقليدية.

الأمن السيبراني

وفي فبراير/شباط عام 2019، وضع مؤشر الأمن السيبراني الذي تصدره المؤسسة الإنكليزية «كومباريتش» Comparitch، لقياس مدى جاهزية البلدان لمنع التهديدات الإلكترونية الأساسية واستعدادها لإدارة الحوادث السيبرانية والجرائم المرتبطة بشبكة الإنترنت على نطاق واسع، المغرب في المرتبة 25 من بين 60 دولة شملها المؤشر، علماً أن الدول التي تحتل المراتب الأولى هي الأقل أمناً.

وحل المغرب في المرتبة الثالثة عربياً، خلف المملكة العربية السعودية صاحبة المرتبة 32، وتونس صاحبة المركز 27، فيما تقدم على مصر التي جاءت في المركز 20، والجزائر التي صنفها المؤشر في المرتبة الأولى باعتبارها البلد الأقل أمناً في الجانب السيبراني في العالم.

السيسي يقنن انتهاك بيانات المصريين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

صدّق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الجمعة، على القانون رقم 151 لسنة 2020 بشأن «حماية البيانات الشخصية»، الهادف إلى تسهيل حصول جهات «الأمن القومي» على أي بيانات شخصية للمواطنين ترغب فيها، وإزالة قيود السرية عنها في أي مرحلة، ومعالجتها، والتعامل معها مباشرة من دون قيود قانونية أو رقابة قضائية، وفق ما تقدره هذه الجهات من «اعتبارات أخرى». ونص القانون على حماية البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين المعالجة إلكترونياً، جزئياً أو كلياً، لدى أي حائز أو متحكم أو معالج لها، لتسري أحكامه على كل من ارتكب إحدى الجرائم الإلكترونية، متى كان الجاني من المصريين في الداخل أو الخارج، أو كان من غير المصريين المقيمين داخل الجمهورية، أو من غير المصريين خارجها «إذا كان الفعل معاقباً عليه في الدولة التي وقع فيها».

كما لا تسري أحكام القانون على البيانات الشخصية التي يحتفظ بها الأشخاص الطبيعيون للغير، والمعالجة للاستخدام الشخصي، أو المعالجة بغرض الحصول على البيانات الإحصائية الرسمية، أو المعالجة حصراً للأغراض الإعلامية، بشرط أن تكون صحيحة ودقيقة، وألا تستخدم في أغراض أخرى، من دون الإخلال بالتشريعات المنظمة للصحافة والإعلام، إضافة إلى البيانات المتعلقة بمحاضر الضبط القضائي، والتحقيقات، والدعاوى القضائية. كذلك استثنى القانون من أحكامه البيانات الشخصية لدى «البنك المركزي المصري»، والجهات الخاضعة لرقابته وإشرافه، عدا شركات تحويل الأموال وشركات الصرافة، فضلاً عن البيانات الشخصية لدى جهات الأمن القومي، وما تقدره لاعتبارات أخرى، وهي الجهات التي حددها القانون بأنها كل من «رئاسة الجمهورية، ووزارتي الدفاع، والداخلية، وجهاز المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية». وتشمل البيانات الشخصية التي عرفها القانون بأنها «حساسة»، وسيكون من المتاح لجهات الأمن القومي الاستحواذ عليها: بيانات الصحة النفسية أو العقلية أو البدنية أو الجينية، وبيانات القياسات الحيوية «البيومترية»، والبيانات المالية، والمعتقدات الدينية، والآراء السياسية، وصحيفة الحالة الأمنية. وتسيطر فكرة السيطرة على جميع بيانات المصريين الشخصية والعائلية والحركية، وحتى ما يتعلق بالتعبير والرأي، على نظام السيسي الذي أعلن في وقت سابق عن «العمل على مشروع قومي لحفظ البيانات»، وهو المشروع الذي وصفه بأنه «عقل الدولة المصرية»، وسينشأ على عمق 14 متراً تحت سطح الأرض، في موقع مؤمن بأعلى وسائل ودرجات التأمين.

> القانون أتاح إزالة قيود السرية عن البيانات ومعالجتها

استثنى البيانات الشخصية لدى «البنك المركزي المصري» (شون غالوب/Getty)

ويقضي القانون بإنشاء هيئة عامة اقتصادية تكون مركزاً لحماية البيانات، لـ «تضع السياسات والخطط الاستراتيجية والبرامج اللازمة لحماية البيانات الشخصية ومعالجتها، ووضع إطار إرشادي لمدونات سلوك حماية البيانات، وإعداد وإصدار تقرير سنوي عن حالة حماية البيانات الشخصية داخل مصر».

وتضمنت العقوبات «عقوبة بالحبس وغرامة لا تقل عن 300 ألف جنيه ولا تجاوز 3 ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين لكل من خالف أحكام حركة البيانات الشخصية والحدود المنصوص عليها في القانون». وكذلك نص على عقوبة بالحبس مدة لا تقل عن 3 أشهر وغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تجاوز مليون جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام التسويق الإلكتروني المنصوص عليه في القانون». ووفقاً للقانون، يحظر إجراء عمليات نقل أو مشاركة البيانات الشخصية التي تم جمعها أو تجهيزها للمعالجة إلى دولة أجنبية، إلا بتوفير مستوى من الحماية لا يقل عن المنصوص عليها في القانون وبترخيص.

نقد

في كلّ مكان في العالم، يحظى المشاهير والنجوم بمتابعة عالية على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، لذلك، تُحدث آراؤهم السياسية صخباً بسبب انتشارها وليس أهميّتها

الفنانون ومواقع التواصل

حرية التعبير سلاحٌ ذو حدّين

احمد محسن

حسب آخر الإحصاءات، فإن الفنانة اللبنانية إليسا هي أكثر الفنانين العرب متابعةً على «تويتر». ولكن، في جميع الحالات، العدد ليس مهماً. ما نعرفه، أن العدد كبير، وأن هذا شائع عالمياً، أي أن تحظى «النجمات» ويحظى «النجوم» بأعداد كبيرة من المتابعين. ما لا نعرفه بالضبط، وتحديداً في العالم العربي، هو حدود المعرفة التي ينطلق منها الفنانون والفنانات، عندما «يغرّدون» مواقفهم، أحياناً مع السرب، وأحياناً خارجه تماماً.

والحديث ليس دائماً عن الآراء، وعن حرية التعبير، بل عن المواقف السياسية، أو المواقف المعنية بقضايا الرأي العام. في إحدى «تحركاتها» على «تويتر»، أعجبت إليسا بمنشور يظهر المغرب من دون «صحرائها». اعتذرت إليسا لاحقاً. لكن، لم يفهم أحد، موقفها الحقيقي من الصحراء الغربية، كواحدة من القضايا العربية والإفريقية العالقة التي تركها الاستعمار خلفه. بالنسبة لكثيرين، ستبدو هذه مطالبة بمواقف «كبيرة» لفنانة كإليسا، اهتماماتها محلية، لبنانية غالباً. ولكن ما حدث قد حدث: جزء كبير من المغاربة رفض «الهفوة».

غالباً، وكما حدث مع إليسا، يدلي فنانون عرب برائيهم على مواقع التواصل الاجتماعي، من دون «سوء نية»، ولكن بلغة أخرى، من دون خلفية ثقافية كافية، مكتفين برغبة في السياسة، من دون أن يكونوا مسيّسين بالضرورة. ولا يجب أن تكون هذه الملاحظة مديحاً لما يسمى بالفنان «الملتزم». فالأخير، كما عرّفته الأدبيات الصحافية، لم يملك رأيه، بل كان يخرجه من علبة الأيديولوجيا. مصادر المعرفة التي تقاطرت منها «الآراء الملتزمة» لم تتهافت زمنياً وحسب، بل صنّت أحياناً في مديح ديكتاتوريات ومليشيات، مثلما هي الحال مع «الملتزم» محمد منير في مديحه لعبد الفتاح السيسي، أو الفنانة جولييا بطرس في إعجابها بحزب الله اللبناني. إلى ذلك، هناك نوع خاص من «الفنانين الملتزمين»، أو الذين ينشطون خارج سوق «البوب» العربي. الآراء السياسية في تزايد عموماً، لكن لم ينس الجمهور العربي بعد إصرار الفنانة (الملتزمة ربما؟) تانيا صالح على تغيير لون بشرتها عبر الفوتوشوب، للتضامن مع السود والأميركيين من أصل أفريقي. لم تكن تلك الجلجلة الأولى. في 2014، خاضت المغنية اللبنانية سجالاً لا يقل غرابة، حين

> كارول سماحة مدحت عبد الفتاح السيسي ووصفته بـ«المخلص»

في حديث صحافي دعت عجرم حاكم مصرف لبنان لـ «قيادة البلد» (فرانس برس)

إدمان الضوء

ثمة علاقة بين ثقة الفنان بنفسه، وبين الشعور بالقداسة بسبب طفرة الشعبية. قد لا يكون هذا هو الدافع فعلاً الذي يدفع هؤلاء الفنانين إلى الانجرار خلف رغبة الحديث في كل شيء. قد يكون مجرد ادمان على الضوء، او على البقاء في الضوء، لاستمرار عملية الشهرة. وما يتيح هذا الخلط، قد لا يكون سوى تداخل هائل بين الإعلام والمعرفة، وسوء فهم لمعنى الاتصال والتواصل (الصورة لزاخر علامة).

متابعة

تطورات قضيّة جوني ديب

جوني ديب مغادراً قاعة المحكمة في 17 يوليو/تموز (توجاكا اكمين/ فرانس برس)

لوس أنجليس ـ العربي الجديد

قال صديق للممثل جوني ديب، خلال محاكمة بدعوى التشهير ضد صحيفة «ذا صن» الشعبية في لندن، إن زوجة النجم الهوليوودي السابقة، امبر هيرد، اختلقت رضوضاً على وجهها لابتزازه خلال طلاقهما.

ويلاحق ديب قضائياً أمام محكمة لندن العليا صحيفة «ذا صن» الشعبية البريطانية وشركة «أن جي أن» الناشرة لها، لوصفها إياه بأنه رجل يعنف زوجته في إبريل/نيسان 2018. ومنذ طلاقهما في 2017، بعد سنتين من زواج عاصف، يتبادل جوني ديب (57 عاماً) والممثلة وعارضة الأزياء امبر هيرد (34 عاماً) تهم العنف.

وبعد إدلاء جوني ديب بشهادته على أيام مع أسئلة كثيرة حول استهلاكه الكحول والمخدرات، أتت شهادات موظفين لدى الممثل لتطعن بصدقية امبر هيرد. وفي اليوم التاسع من المحاكمة، أكد الفنان إيزك باروش، صديق ديب منذ 40 عاماً، أن رضوض هيرد، ولا سيما العلامات الحمراء حول العين التي ظهرت في صور نشرتها وسائل الإعلام في 2016، غير صحيحة. وأوضح خلال إدلائه بشهادته عبر تقنية الفيديو من لوس أنجليس «لقد تقدمت بشكوى كاذبة بتهمة العنف المنزلي نشرت على صفحتها الجملة الآتية: «قائد الجيش... ايدنا بصباطك». في أية حال، تبين وجود إرث لبناني لمديح العسكر، من دون أن نمتلك، حتى الآن، أي أدوات أنثروبولوجية من شأنها الإسهام في تفسير الرمز السيميائي الذي استخدمته صالح، يومها في منشورها على «فيسبوك».

لكن، أين دور الإعلام من كل هذا، وما علاقته بالجمهور؟ من باب الموضوعية، ليست تانيا صالح بهذه الشهرة، مثل نانسي عجرم، التي اختارت في حديث صحافي ذات مرة، حاكم مصرف لبنان، ليقود «بوسطة» إنقاذ البلد. وبالنسبة لكثير من اللبنانيين، فإن الحاكم له دور أساسي فيما آلت إليه أمور الاقتصاد اللبناني من سوء. لعدة أسباب، أيضاً، يمكن افتراض «حسن نية» عجرم. لقد كان لبنان مزدهراً، طالما أن الحفلات تقام، وطالما أن الجماهير تأتي إلى الحفلات. وعبر هذا التصور، أطلقت تعليقاً، شديد التأثير في رأي كثير من المتابعين، حتى ولو انتموا إلى «طبقات» أخرى. ومثل عجرم، مدحت الفنانة كارول سماحة المقيمة في القاهرة، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ذات مرة، ووصفته بالمخلص. للوهلة الأولى، قد يكون هذا «مجرد رأي». لكن، لوقت طويل وحتى اليوم، وفي حالات كثيرة، تم التعامل مع مديح الديكتاتوريين العرب، على أنه آراء شخصية، أو مأساة الضرورة، قبل أن يصير واضحاً أن للفنانين دوراً في منظومة الدعاية للاستبداد، أحياناً بعلمهم وأحياناً من دونه. يمكن الافتراض أن الفنانين، مثل لاعبي كرة القدم، ومثل نجوم «التيك توك» أخيراً، إنهم أشخاص أصحاب شعبية. يمكن النقاش، لساعات طويلة، في موقع المثقف، وفي موقع المؤدي لأدوار فنية، وفي احتمالات المزج بين الأمرين. لكن هذا سيستدعي بحثاً طويلاً وخاصاً في تاريخ العلاقة، وفي تعريفاتها.

ما يمكن الحديث عنه، في مجال الإعلام، يتعلق حصراً بوظيفة الإعلام الملتبسة للرأي العام. فليس هذا الإعلام، وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي مجرد مساحة حرّة (ليس دائماً وليس تماماً) بل هو أكثر من ذلك. إنه وسيلة اتصال، أو تواصل، ولا يمكنه تجاوز هذا الدور ليصير أداة معرفية مطلقة، تماماً مثل استحالة تحوله إلى مساحة حرة بالمطلق. هناك شروط يفرضها الجمهور ضدّ «فرجسية» الفنان النابعة من شعبيته. حتى في التغريدات العجيبة للفنانين، هناك حدود للشعور بالسلطة على الجماهير. وهو شعور لا ينطلق بالضرورة من معرفتهم بقيمة المعرفة التي يمتلكونها. في مواضع كثيرة، هذا الشعور يسيّجه في مجتمعاتنا العربية فضاء ذكوري. على سبيل المثال، وليس الحصر، لم يشعر المغني راغب علامة بما شعرت به سماحة، من حاجة للتوضيح والرد عندما سجّلت رأيها بجائحة كورونا. فيروس كورونا بالنسبة لعلامة، لديه أخوات. كما أنه يعتبره «غضباً من الله سبحانه تعالى». يخضوعه لجزء من شروط «الجماهير» اللغوية، حصّن علامة نفسه من التعليقات. يجب أن نتفق أن هذه آراء في النهاية، حتى وإن تجاوزت اختصاص أصحابها. في الواقع، لدى الناس دائماً آراء في الفن وفي الأصوات والتمثيل أيضاً، ولعل بعض هذه الآراء قد يكون صادماً للفنانين بدورهم أحياناً. وفوق كل شيء، ثمة منظومة تستولي على صفة الإعلام، بفضل نسالة التكنولوجيا وتطورها الرأسمالي، التي أنتجت وسائل التواصل الاجتماعي، وأنتجت الصيغة المعاصرة للإعلام.

في حديث صحافي دعت عجرم حاكم مصرف لبنان لـ «قيادة البلد» (فرانس برس)

جوني ديب مغادراً قاعة المحكمة في 17 يوليو/تموز (توجاكا اكمين/ فرانس برس)

لوس أنجليس ـ العربي الجديد

قال صديق للممثل جوني ديب، خلال محاكمة بدعوى التشهير ضد صحيفة «ذا صن» الشعبية في لندن، إن زوجة النجم الهوليوودي السابقة، امبر هيرد، اختلقت رضوضاً على وجهها لابتزازه خلال طلاقهما.

ويلاحق ديب قضائياً أمام محكمة لندن العليا صحيفة «ذا صن» الشعبية البريطانية وشركة «أن جي أن» الناشرة لها، لوصفها إياه بأنه رجل يعنف زوجته في إبريل/نيسان 2018. ومنذ طلاقهما في 2017، بعد سنتين من زواج عاصف، يتبادل جوني ديب (57 عاماً) والممثلة وعارضة الأزياء امبر هيرد (34 عاماً) تهم العنف.

وبعد إدلاء جوني ديب بشهادته على أيام مع أسئلة كثيرة حول استهلاكه الكحول والمخدرات، أتت شهادات موظفين لدى الممثل لتطعن بصدقية امبر هيرد. وفي اليوم التاسع من المحاكمة، أكد الفنان إيزك باروش، صديق ديب منذ 40 عاماً، أن رضوض هيرد، ولا سيما العلامات الحمراء حول العين التي ظهرت في صور نشرتها وسائل الإعلام في 2016، غير صحيحة. وأوضح خلال إدلائه بشهادته عبر تقنية الفيديو من لوس أنجليس «لقد تقدمت بشكوى كاذبة بتهمة العنف المنزلي (...) لابتزازه خلال الطلاق». وأوضح باروش أنه رأى الممثلة غداة الحادث في مايو/أيار عام 2016، حين زعمت أن ديب رماها بجهاز هاتف خلوي على الوجه. وأضاف «لقد رأيتها عن بعد 30 سنتيمتراً، لكنني لم ألحظ أي رضة أو احمرار... لا شيء»، قائلاً إنه على «ثقة 100 في المائة بأنها لم تكن تضع الماكياج». ويفيد محامو جوني ديب بأن الصورة معدلة.

وحاولت محامية شركة «أن جي أن»، ساشا واس، أن تظهر عدم صدقية الشاهد، مشددة على أنه يعيش على نفقة جوني ديب الذي كان يؤمن له المسكن مجاناً وقد قدم له عشرات آلاف الدولارات. وقد عرضت تسجيلاً صوتياً لا يحمل تاريخاً، تقول فيه الممثلة لأحد العاملين لديها إنها «أخفت» الرضوض. وستدلي هيرد بشهادتها يوم غد الاثنين، خلال الأسبوع الثالث والأخير من المحاكمة. وفي تطوّرات سابقة في هذه القضيّة، كانت المساعدة السابقة لآمبر هيرد قد صرّحت بأنّها أخبرت امبرد عن تجربتها الشخصية مع العنف الجنسي، لتفاجأ باستيلائها على القصة وزعمها أنها حصلت معها، خلال جلسات القضية المرفوعة من النجم جوني ديب ضد صحيفة «ذا صن» البريطانية. وقدمت المساعدة السابقة، كايت جيمس، شهادتها في القضية التي رفعها جوني ديب ضد صحيفة «ذا صن» البريطانية. وقدمت دليلاً يدعم ديب في شهادتها، وقالت إنها أخبرت هيرد عن تعرضها للاغتصاب في البرازيل قبل نحو 25 عاماً، لكنها صُدمت حين علمت أنها هيرد استغلت الحادثة في شهادتها. وقالت عبر الفيديو من لوس أنجليس: «تحدثت مباشرة عن حادثة اغتصاب تعرضت لها قبل 26 عاماً، وزعمت أنها تجربتها الشخصية، واستغلتها لمصلحتها الخاصة». وأضافت: «أنا ناجية من العنف الجنسي، ومن الخطير الادعاء أنك واجهت مثل هذه التجربة زوراً»، وفق ما نقل موقع مجلة «هوليوود ريبورتر». كما قال مدير عقارات ديب سابقاً إن هيرد طلبت منه الكذب تحت القسم، بعدما اتّهمت بإحضار كلبيها بطريقة غير مشروعة إلى أستراليا.

> أتت شهادات موظّفين لدى ديب لتطعن بصدقية آمبر هيرد

وجهة نظر

القوافل السينمائية المغربيّة... متعة المُشاهدة

اشرف الحساني

رغم الطابع السياسي الصرف، الذي وسم القوافل السينمائية منذ بداياتها في المغرب، في ثلاثينيات القرن الماضي، حين اعتزمت «الإقامة العامة»، التي يُمثّلها سياسياً المُقيم العام اوبير ليوتي، تبنّي تلك القوافل لنشر أفكارها وقضاياها الاستعمارية في البوادي المغربية، بعرض أفلام تسجيلية ووثائقية ذات طابع تاريخي واقتصادي واجتماعي مُرتبط بأهالي البوادي.

رغم هذا، ظلّت تتبطّن أيديولوجيات استعمارية عن حرية الشعوب المغاربية ومصيرها، على خلفية الأطروحة الماركسية القائلة إنّ الاستعمار شكل من أشكال التحديث. مع هذا، وجد المغاربة ملاذهم الآمن في هذه الصورة العجائبية، التي تصدّى لها فقهاء عديدون في تحريمهم إياها. لكنّ الإرادة السياسية الفرنسية كانت أقوى من التفكير الرجعي، ولم تهتمّ كثيراً بهؤلاء الفقهاء وسلاطينهم، أمام التنامي السحيق للمغاربة وإقبالهم على القوافل، التي تُعتبر أحد أشكال بوادر الحداثة السينمائية في المغرب في القرن الـ20.

شكّلت القوافل السينمائية الملامح الأولى لتعلّق المغاربة بالسينما، في ذلك الوقت الباكر، الذي استمرّ أعواماً طويلة، حتى قوّنته مع تأسيس «المركز السينمائي المغربي» عام 1944، فعُرضت الأفلام بانتظام في دور سينمائية، ظلّت قاصرة أمام النجاحات الهائلة التي حقّقتها القوافل في بوادي ومدن مغربية صغيرة، راهنت عليها حتى بعد خروج المستعمر، بفضل جمعيات ثقافية وأندية سينمائية، بسبب السياقين التاريخي والسياسي، اللذين شهدهما المغرب حينها. ومع تنامي المدّ اليساري وتغلغله في المجتمع في السبعينيات الماضية، تحرّر هذا الكيان السياسي فكراً وممارسة من ربقة الماورائيات، المقيّدة لبعض الكيانات السياسية الأخرى، برهانه على القوافل، بحكم ما شهدته من فورة سينيفيلية، يصعب اليوم تحقيقها في أكبر دور السينما المغربية، حتّى لو توفرت لها إمكانات رسمية عالية، ستظلّ هزيلة أمام السحر الذي مارسته الخيام المنصوبة في تخوم البوادي المغربية.

تطرح القوافل السينمائية سؤالاً فلسفياً، يرتبط بمفهوم «الفضاء العمومي»، كما تبلور عند هابرماس. فهي أشبه بالـ«أغورا» اليونانية، حيث يجتمع الناس لمُشاهدة الأفلام، ومناقشة أفكارها وتصوّراتها وجمالياتها، أيّ أنّ الصورة تتحرّر من صنميّتها في القاعة، وتُتيح للفيلم أن يُصبح ملكية عامة ومُشاعة للنقاش والتداول بين المُشاهدين، مقارنة مع صالات العرض التي، وإنْ حقّقت نجاحاً باهراً، يظلّ وهج الفيلم خفياً ومُتوقعاً فيها، وداخل شريحة خاصّة من صنّاع السينما وعشّاقها. أما القوافل، فتفكّ العزلة عن المناطق المُهمّشة البعيدة، إذْ يُصبح العرض تلقائياً، لا يخضع لشروط تقنية أو لوجيستية مُتصلّبة، بل يبقى تلقائياً. مع عرض كهذا، تؤثّر الصورة السينمائية في المُشاهد، ولا تُقيّد نفسها بشروط مُسبقة للعرض أمام آلاف المشاهدين في ساحة عامة مفتوحة (الهواء الطلق) في الوادي المغربية.

الدليل على ذلك النجاحات الباهرة التي تُحقّقها هذه العروض المفتوحة سنوياً أمام الجميع (أغلبها أفلام هندية) في «المهرجان الدولي للفيلم بمرّاكش»، التي تُحقّق نجاحاً في الأوساط الشعبية، مقارنة مع الأفلام المعروضة في القاعات الرسمية للمهرجان، الهزيلة جداً إزاء أفلام معروضة خارجها، يتلقّفها الجمهور ويتفاعل معها في اللحظة نفسها، فرحاً بسحرها، وراقصاً على أنغام الموسيقى الهندية تحت المطر أحياناً.

منذ بداية الثمانينيات الماضية، مارست القوافل، بعلاقتها بالفضاء العام، سحراً على أندية سينمائية قليلة، جعلتها في مقدّمة برامجها، بإقامة فقرات عرض لأفلام مُتنقلة في مدن مغربية صغيرة ومهمّشة، تنتمي إلى المغرب المنسي. هذا لقي تجاوباً كبيراً من شريحة أخرى في المجتمع، اعتبرتها مدن المركز والقيمون على الصناعة السينمائية أنها تتفاعل مع هذه المبادرات، بينما السينما أبعد من أن تكون نخبوية.

> تطرح القوافل السينمائية سؤالاً حول مفهوم «الفضاء العمومي»

تبنّى المُقيم الفرنسي العام اوبير ليوطي دعم تلك القوافل لنشر أفكارها في المغرب (Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

درد شة

حسين العكيلي: مكان التصوير يفرض تغييرات كثيرة

حسين العكيلي هو مخرج عراقي، درس الإخراج السينمائي والتصوير في كلية الفنون في جامعة بابل، مثّل العراق في عدّة مهرجانات دولية، وأخرج 15 فيلماً قصيراً

بغداد ـ علاء المفرجي

حمل المخرج العراقي حسين العكيلي كاميرته واصطحب فريق عمله إلى الموصل («شارع رأس الكورن» تحديداً)، الذي يُعتبر أحد أخطر الأماكن في تلك المدينة، حتّى بعد تحريرها من قبل القوّات العراقية. هناك، صوّر العكيلي فيلمه الجديد «النافذة الحمراء» فوق ركام مدينة مهدّمة بالكامل. درس العكيلي الإخراج السينمائي والتصوير والمونتاج والسيناريو في كلية الفنون في جامعة بابل، حيث يعمل الآن محاضراً وأستاذاً لمادة الإخراج والتصوير السينمائيَين. مثّل العراق في مهرجانات دولية عدّة، في كانّ (2013) وزوريخ (2012) وجنيف (2012). أخرج 15 فيلماً قصيراً، منها «تجارب الوجود» و«كنوز بابل» و«الطريق إلى بغداد» وغيرها. عن «النافذة الحمراء»، يقول العكيلي لـ«العربي الجديد» إنّه «يتماهى مع مدن الموت والخراب، ويُبيّن أنّ الحبّ فيها يمكنه أنْ يُغيّر القلوب التي أدماها الموت والكراهية»، متسائلاً: «كيف يُمكن لداعشيّ تكفيريّ أنْ يتخلّى عن القتل والموت ليولد مجدّداً مع الحبّ والحياة؟ هل يُمكن للحبّ أنْ يغسل الأيدي الملوّثة بدماء الأبرياء؟ هذا موضوع الفيلم». وعن سبب اختيار هذا المكان الخطر للتصوير، وعمّا واجهه، يقول: «اشترك في تنفيذ الفيلم 21 شخصاً، هم الفريق الفنيّ، المُتفاني في العمل، والمصرّ على تحقيقه في هذه المنطقة غير الآمنة»، يُضيف: «لم نكنّ نعرف ماذا سيحلّ بنا ونحن نمشي في جوار مصانع كانت عصابات (داعش) تصنّع فيها الديناميت لتفخيخ السيارات وقتل الناس العزّل. المكان كان مخيفاً جداً في لحظة ما، عندما كنتُ أبقى في غرفة القنّاص، وهي في الحقيقة غرفة لداعشيّ عثرنا فيها على تجهيزات له، كانت جزءاً من الفيلم». يقول العكيلي أيضاً: «كنتُ أتأمّل المكان للإعداد لمشهد أو لاستكمال مشهد. كنتُ أسمع أصواتاً كأنها أصوات أبرياء استُشهدوا في القنّاص. كان يُراودني شعورٌ غريبٌ ومخيفٌ للغاية»، عن السيناريو، يقول إنّ السيناريست ولاء المانع استلهم فكرة الـ«ثيمة» من قصّة حقيقية حدثت في سورية، مؤكّداً أنّ الحبّ قادرٌ على أن يغيّر حتّى الأشرار، وعلى منح الإنسان فرصة أنْ يكون أفضل: «مراحل التصوير شهدت صعوبات كثيرة، إذْ جرت في مناطق غير آمنة، حتّى إنّ فريق العمل استعان بالجيش العراقي لتأمينها، لأنّها لم تخلُ من عبوات وأحزمة ناسفة»، مشيراً إلى أنّ تصوير المشاهد تمّ في النهار، وعولجت كي تقع الأحداث ليلاً. المانع أصرّ على الوجود أثناء التصوير، لأنّ السيناريو ربما يأخذ منحى آخر خلاله، فالمكان يفرض أحداثاً وتغييرات كثيرة». أضاف العكيلي أنّ المكان المختار للتصوير يقع إلى جوار معمل لصنع الأحزمة الناسفة والمفخّخات، وأنّ سكّان المنطقة كانوا متعاونين جداً مع فريق العمل، وأنّهم رووا له قصصاً وظّفها المخرج في العمل، مُضيفاً أنّ حالة من الهلع أصابت فريق التمثيل عند مشاهدته النسخة الأولى من الفيلم، فبعضهم ممن أدّى دور الدواعش اعتقد أنّه «داعشيّ حقيقيّ». يقول العكيلي: «أكثر الأماكن التي شعرتُ فيها بالأمان كان مكتبة، تحتوي على كتب وكرّاسات تتقيفية لـ«داعش»، تبثّ أفكارهم على سكّان الموصل. أفراد العائلة التي كانت تسكن البيت بعد تحرير المدينة وعودتها إليه آنذاك، ودودون جداً، وتتألّف من امرأة وستّة أطفال، تتراوح أعمارهم بين عامين و13 عاماً، اشترك عمر (10 أعوام)، الابن الأوسط، معنا في التمثيل، فظهر في مشهدين اثنين. تحدّثت معه بخصوص دوره، ودرّبته على الأداء. أخبرني أنّه يحلم بأنْ يصبح ممثلاً مشهوراً كي تشاهده ابنة خالته على شاشة التلفاز، لأنّها هاجرت مع عائلتها بعد سقوط الموصل الى خارج العراق، ولا يعرف مصيرها. الأب احتفظ بالمكتبة بعد التحرير، لتكون شاهداً على كلّ ما بثّه «داعش» من أفكار تكفيرية على سكّان المدينة، فالمكتبة تحتوي على مجموعة كبيرة جداً من الكتب».

المخرج حسين العكيلي أثناء تصوير فيلم «نافذة حمراء» في الموصل (فيسبوك)